

## قياس وتحليل أثر بعض أدوات السياسة المالية على التضخم في العراق للمدة 2004-2020

خليل غازي الدوسكي\* و محسن محمد حسن و محمد أمين سعيد محمد أمين

جامعة دهوك التقنية، اقليم كردستان – العراق.

تاريخ الاستلام: 2021/10 تاريخ القبول: 2021/12 تاريخ النشر: 2021/12 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2021.9.4.763>

### الملخص:

يعد التضخم أحد أهم مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي وأن لمعدلاته المرتفعة اثار سلبية على المستوى المعيشي للأفراد والبيئة الإستثمارية للمشروعات“ لذا يستلزم وضع الحلول المناسبة والتدخل بالوسائل المتاحة لمعالجته، وهذا البحث محاولة لتقدير وتحليل أثر بعض أدوات السياسة المالية في التضخم في العراق للمدة 2004-2020، وبافتراض ان لهذه الأدوات أثر معنوي في التضخم فقد تم صياغة نموذج قياسي مبني على النظرية والمنطق الاقتصادي لتقدير واختبار وتحليل العلاقات القصيرة والطويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة فيه. وقد تبين ان لهذه المتغيرات اثار متباينة في الاجل القصير والطويل وان اثنين من ثلاثة منها لا تؤثر معنويًا في الاجل الطويل. وهذا يدفع باتجاه الاقتراح باعتماد هذه الأدوات في الاجل القصير اما في الاجل الطويل فينبغي صياغة سياسات اقتصادية مبنية على أدوات أخرى قد تكون النقدية من بينها.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، التضخم، الانفاق الحكومي، الإيراد الضريبي، عجز الموازنة العامة، العراق.

### المقدمة

الرئيس لتفعيل هذه السياسة“ كونها قادرة على التأثير في الأوضاع الاقتصادية بدءًا من تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، ومعالجة حالات عدم الاستقرار، وبذلك تأتي أهمية الدراسة من امكانية ان تسهم هذه السياسات في التحكم بعوامل التضخم ومحدداته.

### مشكلة الدراسة:

في ظل اتجاه معدلات التضخم بالارتفاع فإن التحكم بها والعمل دون استمرار هذه الحالة، فإن أدوات السياسة الاقتصادية ولاسيما المالية أصبحت أحد الخيارات المتاحة لواضعي السياسات الاقتصادية في الحيلولة دون استمرار معدلات التضخم بالارتفاع، لما لها من آثار غير مرغوبة على مستويات المعيشة والبيئة الإستثمارية على حد سواء. لذا فإن مشكلة البحث تكمن، وكما تشير إليها المعلومات والبيانات الخاصة بهذه البلدان، في أي أن السلطات المالية لا تمتلك الوسائل والسيطرة والامكانات الكافية لبناء وادارة سياسات مالية تحقق أهدافا مالية وإقتصادية ولاسيما في معالجة التضخم، وبناء على ذلك، يمكن صياغة المشكلة في صيغة التساؤل الآتي: هل يمكن للتحكم أدوات السياسة المالية أن تؤثر في معدلات التضخم؟.

تعد ادوات السياسات المالية احدى اهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها استخداما في معالجة الاختلالات في مختلف الاقتصادات العالمية النامية منها والمتقدمة وبصفة خاصة في فترات الازمات الاقتصادية. فقد تبين ان استخدام تلك الادوات سواء ما يتعلق منها بجانب النفقات، أو الإيرادات تؤدي دورا مؤثرا في تحقيق الاهداف المخطط لها من قبل واضعي السياسات الاقتصادية. ولما كان التضخم أحد اهم عوامل عدم الإستقرار في الاقتصاد العراقي فان معالجة او كبت الاتجاه المتصاعد لمعدلاته يصبح من أبرز الأهداف للسلطات ومتخذي القرار.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسات والابحاث المعنية باستخدام أدوات السياسة المالية في معالجة الاختلالات، ولاسيما أن هذه السياسة تترجم بمجموعة من الاجراءات وآليات العمل عبر أدوات السياسة المالية: الضرائب، القروض، التمويل بالعجز... والانفاق العام. وتعد السياسة المالية وادواتها جزءا من السياسة الاقتصادية العامة“ لأن تغير إيرادات الدولة ونفقاتها لها تأثيرها المباشر في الاوضاع الاقتصادية، أي: أن المتغيرات المالية تؤثر في المتغيرات الاقتصادية والعكس صحيح...“

### اهمية الدراسة:

إن لاستخدام ادوات السياسة المالية عبر الموازنة العامة للدولة أهمية قصوى، إذ تمثل مكونات هذه الموازنة أدوات السياسة المالية والمحرك

\*الباحث السؤل.

## هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تقدير وتقييم أثر بعض أدوات السياسات المالية في معالجة التضخم، أو ألد من إرتفاع معدلات التضخم في الأقتصاد العراقي.

## حدود الدراسة:

تغطي الحدود الزمانية للبحث المدة من (2004-2020)، أما الحدود المكانية، فهي الأقتصاد العراقي.

## فرضية الدراسة:

تستند الدراسة الى فرضية رئيسة مفادها: إن أدوات السياسات المالية في العراق لها أثر معنوي في معدلات التضخم، وأن أثر الإنفاق العام، وعجز الموازنة إيجابي على عكس الإيرادات الضريبية التي يتوقع أن يكون أثرها سلبيا في معدلات التضخم.

## منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فإنه سيتم استخدام المنهج القياسي الكمي لتقدير معلمات النموذج الذي سيتم صياغته لتقدير وإختبار وتقييم طبيعة العلاقات بين المتغيرات الداخلة فيها مبنية على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج.

ولهذا الغرض، فإنه سيتم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث، يتناول الاول منه الإطار النظري للسياسة المالية والتضخم، اما المبحث الثاني، فقد خصص لعرض الدراسات السابقة في حين خصص الثالث لتقدير واختبار وتقييم اثار السياسات المالية على معدلات التضخم.

## المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

### أولا/ السياسة المالية/ المفاهيم – الأهداف والادوات

تعد السياسة المالية المرأة التي تعكس توجهات الدولة نحو إستخدام الإيرادات و النفقات العامة في التأثير في النشاط الأقتصادي وبما يضمن تحقيق الاهداف الأقتصادية والاجتماعية في توزيع الموارد بين الافراد عبر مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتخذها الحكومة في إدارة النشاط المالي بأعلى كفاءة ممكنة، (ناشد، 2010). وتشير السياسة المالية الى تلك الجهود المبذولة في تحديد مصادر الإيرادات لتمويل الإنفاق العام بأشكاله المختلفة من إنفاق جاري، استثماري، إنفاق رأسمالي، وإنفاق تنموي، وذلك لتحقيق الأهداف الأقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الإستقرار الأقتصادي. وتعني السياسة المالية ايضا استخدام الموازنة من ضرائب، وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الأقتصادية، فقبل إنتشار الأفكار الكنزية في معالجة البطالة و الكساد، تمثلت الوظيفة الحيادية للسياسة المالية في وضع السياسات الرقابية لأوعية الميزانية والتحكم فيها و بإيراداتها و نفقاتها وتسخير تلك

الإيرادات العامة لكفاية النفقات، فلا تشكل تلك النفقات الا جزءا يسيرا من الدخل القومي لسد الحاجيات والمطلوبات الضرورية، تحقيقا لتوازن الموازنة بعيدا عن إشكالات التضخم او الأنكماش كهدف أسمى للسياسة المالية التقليدية (الجبوري، 2013). وبعبارة اخرى هي استخدام الإيرادات العامة، النفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة، ولتحقيق مستويات عالية من الانتاج الكلي دون حدوث التضخم (برنية، 2010). من جهة اخرى يعبر عنها (المعارك، 2003) بأنها برنامج الحكومة فيما يتعلق :

1- بالمشتريات من السلع والخدمات والنفاق على المدفوعات التحويلية.

2- كمية ونسب الضرائب المختلفة.

ان ذلك يعني، ان الحكومة تؤثر في الأقتصاد الوطني من خلل أدوات السياسة المالية وهي:

i. الضرائب بأنوعها كافة مثل (المباشرة كضريبة الدخل، رأس المال، و

الغير مباشرة، كالضرائب الجمركية وضرائب المبيعات.. الخ)

ii. الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة.

iii. الدين العام.

### 1- أهداف السياسة المالية:

لقد أصبح للسياسة المالية أهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة كافة إذ إن الحكومة كمؤسسة اجتماعية، وسياسية، واقتصادية تعمل في إطارها لتحقيق جملة من الأهداف، هي:

#### 1-1 الاهداف الأقتصادية:

تتمحور الاهداف الأقتصادية في:

• الاستغلال الامثل للموارد: تسهم السياسة المالية بدور كبير في تشجيع استغلال الموارد الطبيعية، مثل الأرض، المناجم، مساقط المياه، البترول والغاز...، وتشجيع المشروعات والأفراد على الإستثمار فيها، إذ عن طريق السياسة الضريبية يمكن تشجيع استغلال تلك الموارد، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية فضلا عن ذلك يمكن أن تستخدم إحدى أدواتها و المتمثلة في الإنفاق العام من خلال تقديم إعانات مخصصة للإستثمار في مجال الموارد الطبيعية و خلق فرص عمل جديدة، إلى جانب إستخدام سياسة القروض لتشجيع الإستثمار في هذا المجال بفوائد مميزة ولأمداد طويلة (سالكي، 2011).

• تحقيق الإستقرار الأقتصادي: يعد الإستقرار الأقتصادي من الاهداف المهمة التي تسعى الحكومات الى بلوغها (برنية، 2010)، في مواجهة التقلبات التي يتعرض لها الأقتصاد القومي، فاذا كانت الدولة ترغب في الوصول الى مستوى محدد من الدخل القومي فانها ستستخدم ادوات السياسة المالية لتحقيق ذلك. وفي حالة الوصول الى المستوى المطلوب فان مهمتها تتمحور في الإستقرار عند ذلك المستوى.

• تحفيز جهودات التنمية الأقتصادية: حسب (سماح، 2013) تلعب السياسة المالية دورا إيجابيا ف خلق وتحفيز عملية التنمية الأقتصادية،

بصفة دورية محددة أي أنها هي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة، ونفقات غير عادية، وهي ذات طبيعة استثنائية، بمعنى أنها تستثنى لمواجهة حالة طارئة كالحرب والكوارث الطبيعية وعليه فهي لا تتكرر سنويا(عزة، 2019) ويرى (حسناوي، 2016) أ

نه يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، والنفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تصرف في مقابل حصول الدولة على خدمات أو سلع، أو رؤوس أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب، وأثمان اللوازم والمواد التي تحتاج إليها الأجهزة الحكومية لاغراض تشغيلها، والنفقات الإستثمارية والراسمالية، وتحصل الدولة عند إنفاقها الأموال، وعلى مقابل الإنفاق يتمثل في خدمة أو سلعة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني

(سيما محسن، 2016). أما النفقات التحويلية، فهي الاعتمادات التي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل النفقات، فهي مجرد تحويل جزء من الدخل الوطني عن طريق الضرائب في الدول الأخرى إلى المستفيدين من النفقات، الذين قد يكونون من بعض فئات المجتمع كالفقراء والمحتاجين. أما التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة فيقسم الإنفاق العام تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة، والغرض منها هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، إذ أنها يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإنفاق (هالة، 2017) وهي:

1. النفقات الإدارية للدولة : وهي الخاصة بتسيير المرافق العامة، وتضم الأجور وما في حكمها للعاملين بالدولة، ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي.

2. النفقات الاجتماعية للدولة : وتتعلق بالاغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعي وتشمل: نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية.

3. النفقات الاقتصادية للدولة : وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، مثل: الري والصرف والنقل والمواصلات، والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

#### 1-2-2: الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة على أنها " جميع الأموال النقدية، والعينية، و المنقولة، والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة. كما تعرف أنها " الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية، أو من أنشطتها، وأملكها الذاتية وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية. وفي هذا الإطار يمكن تعريف الإيرادات العامة" بأنها مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي" (ناشد، 2010) .

وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، على أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية، فبالنسبة لاستثمار القطاع الخاص، الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي و قطاع الأعمال، فعلى الدولة تحفز الافراد على الادخار وتوجه إلى الإستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة. وتعد المصادر الداخلية مثل(الادخار الحكومي، إيداعات القطاع العائلي، إيداعات قطاع الاعمال والضرائب) و المصادر الخارجية مثل (المنح و المعونات الخارجية الرسمية، الاقتراض الخارجي، الإستثمارات الأجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة) من أهم مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية (الخويلد، 2018).

#### 1-2-2: الاهداف الاجتماعية :

تسعى السياسة المالية الى تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق استخدام جانب النفقات وذلك عن طريق التحويلات للأفراد، أو توفير الخدمات الضرورية للفئات المعنية بالخدمات الاجتماعية، أو عن طريق الإيرادات وذلك بتخفيف العبء الضريبي عن هذه الفئات. فضلا عن توزيع الدخل الوطني باعتباره من أهم أهداف السياسة المالية، لما له من تأثير في تقليل التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويمكن للحكومة من خلال نشاطها المالي أن تؤثر على نمط توزيع الدخل، من خلال إحداث تغيرات في أنواع ونسب الإنفاق الذي تستفيد منه فئات الدخل المختلفة (محي الدين، 2018).

#### 2- ادوات السياسة المالية

تؤدي السياسة المالية دورا رئيسا في إرساء المقومات التي تساعد على النمو الاقتصادي القابل لاستمرار، ذلك لأن هدفها الأساسي هو تحقيق الإستقرار الاقتصادي عبر تأثيرها في مستوى الإنفاق، أو الطلب، أو حتى جانب العرض، لذا فلاشك في أن مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج و أدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي و الإيرادات العامة خاصة الضريبية (نعمة الله، 2011).

#### 1-2-1: النفقات العامة

تعد النفقات العامة من أبرز الأدوات التي يتم استخدامها في السياسة المالية، حيث تستطيع الدولة أن تسهم في زيادة الطلب الكلي في حالات الكساد والتقليل منها يسهم في الحد من ظاهرة . ويمكن ان نعرف النفقات العامة بأنها مبلغ المال الذي يتم إنفاقه من قبل شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية (المعارك، 2003).

#### تقسيم النفقات العامة

يمكن أن تصنف النفقات العامة إلى تقسيمات مختلفة، بعضها علمي (نظري) وبعضها وضعي (عملي). أن التقسيمات العلمية للنفقات العامة مختلفة بحسب طبيعتها كتكرارها الدور، أو أثرها الاقتصادي، أو نوع الهيئة القائمة بها أو بحسب نطاق سريانها. فتتقسم النفقات العامة حسب انتظامها ودوريتها إلى نفقات عادية، هي تلك النفقات التي تظهر

وتتنوع الإيرادات العامة الى ما يأتي:

#### اولا: الإيرادات الاقتصادية:

الطلب عن العرض من السلع والخدمات خلال لمدة زمنية معينة. كما يمكن تعريفه على أنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. ومن التعريفات الأكثر شيوعا أنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن ومن ثم فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما إرتفاع المستوى العام لأسعار، والارتفاع المستمر في الأسعار (الرشيد، 2012)

وتنقسم الى إيرادات الدومين، والثمن العام، و إيرادات الدومين على نوعين، الاول هو العام الذي يتميز بأنه غير قابل للتصرف فيه، أو التملي، أو البي، وهي ملك للدولة يخضع لأحكام القانون الإداري. والثاني هو الدومين الخاص، وهو الأموال تخضع للقانون الخاص، شأنها شأن الافراد والمشروعات، مثل إيرادات الاراضي الزراعية التي تملكها الدولة وغيرها من العقارات، والمشروعات التجارية والصناعية والاوراق المالية التي تملكها الدولة (ناشد، 2010) :

#### 1- ارتفاع المستوى العام للأسعار:

إن ارتفاع سعر السلعة او اثنتين يعد تضخما، لان الارتفاع قد يقابله غير أن الانخفاض في أسعار سلع أخرى الامر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام الأسعار ثابتا، و التضخم هو الارتفاع العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات، أو الارتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع والخدمات، أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الاساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك (محمد، 2014)

ويقصد بالثمن العام المقابل، الثمن الذي تحصل عليه الدولة لقيامها بنشاط تجاري أو صناعي، وبذلك فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المؤسسات العامة الصناعية والتجاري، تمييزا له عن الثمن الخاص الذي تحصل عليه المؤسسات الخاصة نظير بيعها لمنتجاتها من السلع والخدمات (المحرزي، 2008).

#### ثانيا : الإيرادات السيادية

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الافراد بما لها من حق السيادة، وتشمل الضرائب، والرسوم، والغرامات المالية، والتعويضات، والقرض الإجباري (ناشد، 2010). وهناك عدة أنواع للضرائب، ويمكن إيجازها في الضرائب المباشرة وهي التي تقتطع من المنبع وتتمثل أساسا في الضرائب على الدخل، أما الضرائب غير المباشرة فهي التي يستطيع المكلف نقل عبئها إلى شخص آخر كالمستورد في الضرائب الجمركية الذي ينقل عبئها إلى المشتري (نعمة الله، 2011). اما الرسوم فهي مبلغ من النقود يدفعه الفرد لهيئة عامة، نظير خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له بناء على طلبه. وهذه الخدمة يستفيد منها الفرد الذي طلبها ومجموع افراد المجتمع كتوثيق عقود الملكية وقيد الدعاوى القضائية (نعمة الله ، 2011).

#### ثالثا: الإيرادات الائتمانية

(خضر الجاد، 2019) قد تحتاج الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجود الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وتصنف القروض العامة الى الاختيارية والإجبارية. الداخلية والخارجية.

#### ثانيا: التضخم

2-الارتفاع المستمر في الاسعار:  
التضخم ظاهرة ديناميكية تكمن خطورتها في كونه مستمرا ونفوق في هذا الصدد بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع الدائم لمرة واحدة، كما قد تؤدي بعض الازمات السياسية، مثل الحروب، أو الثورات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث إرتفاع في أسعار بعض المدخلات كأسعار الطاقة، والاجور الامر الذي يترتب عليه حدث إرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية. أما الارتفاع في الاسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو الارتفاع المستمر عبر الزمن ولمدة طويلة (محمد، 2014) و يمكن التمييز بين انواع متعددة من التضخم (هنادي، 2018) منها التضخم الصحيح: والذي يتحقق عندما تكون هناك زيادة في الطلب الكلي دون حدوث زيادة في الانتاج، ولذلك فان هذا الاثر ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار على أن ذلك لا يمنع ارتفاع الاسعار حتى قبل الوصول إلى حالة التوظيف الكامل. اماالتضخم المتدرج أو الزاحف: فيحدث عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في عرض كل من السلع وعوامل الانتاج. اما التضخم المكبوت، فانه يمثل حالة تمنع فيها الاسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الانفاق الكلي، وتحول دون ارتفاع الاسعار، على أن ذلك لا يمنع الافراد من القيام بتجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة. واخيرا فان التضخم المفرط فهو التضخم الذي ترتفع فيه الاسعار بمعدلات عالية جدا وتتزايد فيه سرعة تداول النقود، وتتوقف فيه النقود عن العمل.

يعد التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في الأقتصاد إذ تكاد تعاني جميع الدول من ظاهرة التضخم وإن كان بنسب متفاوتة وتأثيرات متباينة، كما تختلف الدول في جانب السياسات التي تستهدف التضخم، ولاسيما أنه يؤدي الى تشويه العديد من المعطيات الاقتصادية، ويمكن تعريف التضخم بصيغ متعددة، فحسب المفهوم البسيط للتضخم فإنه يشير الى الزيادة في كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، كما يمكن أن يشير الى الارتفاع المستمر في المستوى العام الاسعار بسبب فائض

استخداما في الدراسات الكمية والتحليلية ويعبر عنه اختصارا بـ(C.P.I) وهي اختصار لـ (Consumer price index).

### المبحث الثاني / الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

- بحث (Ountries, 2017) تأثير السياسة المالية في التضخم، حيث استخدم بيانات من البنك المركزي النيجيري على مدى 32 عاماً ، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المربعات الصغرى الاعتيادية، و وجد أن السياسة المالية تؤثر في التضخم، ولكن هذا التأثير ليس كبيراً.

- في دراسة أخرى لـ (Rother, 2004) استخدم فيها الباحث منهجية (GARCH)، حيث حاول بيان الآثار الضارة للتضخم، إذ يشير الى العواقب السلبية للتضخم، منها المخاطر العالية لإعادة التوزيع غير المتوقع الثروة. استخدم الباحث بيانات طولية (panel data) لعينة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، استنتج أن السياسات المالية النشطة قد يكون لها تأثير مهم في قلب تضخم خاصة فيما يتعلق ب مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (consumer price index) الخاصة بكل بلد، فضلا عن قدرتها على زعزعة استقرار الجهاز الإنتاجي.

- (Tung & Thanh, 2017) قام باجراء دراسة بعنوان: السياسة المالية و مستوى التضخم المستهدف في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام منهجية القياسية (VAR)، محاولا فيها تضمين المالية العامة لمواجهة التقلبات الدورية للسياسة. ولخصت دراسته في النشاط المالي يمكن ان يحل محل التضخم المرتفع حيث اشار الى عدم وجود مسوغات لحدوث ارتفاع في مستوى التضخم المستهدف على الرغم من التقلبات المتزايدة في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

- على الرغم من وجود أبحاث وفيرة حول العلاقة بين العجز المالي والتضخم ، فإنه لم يتم عمل الكثير للتحقيق في الارتباط غير الخطي بينهما ، لاسيما في إفريقيا. واستخدمت هذه الدراسة التأثيرات الثابتة وتقديرات مستخدما منهجية GMM في فحص العلاقة غير الخطية بين العجز والتضخم من 1999 إلى 2011 في 51 اقتصاداً أفريقياً ، والتي تم تجميعها أيضاً في البلدان ذات التضخم المرتفع والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان ذات التضخم المعتدل فضلا عن البلدان متوسطة الدخل. لخصت نتائج الدراسة الى أن العلاقة بين العجز والتضخم غير خطية لـ العينة بأكملها والمجموعات الفرعية وفيما يتعلق بالنسبة للعينة بأكملها ، فتؤدي الزيادة بنقطة مئوية في العجز إلى زيادة بنسبة 0.25 نقطة مئوية في معدل التضخم ، في حين تصبح العلاقة أكبر من الناحية الكمية بمجرد وصول العجز إلى 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تشير العينات الفرعية إلى علاقات مختلفة. على الرغم من عدم إمكانية استخدام نتائجنا كأساس للتعميم ، فإننا نحدد أهمية تجميع البلدان

الأفريقية وفقاً لمستوياتها التضخم أو الدخل ، بدلاً من معاملتهما ككيان متجانس (Adusei, 2012).

- في محاولة أخرى لكشف العلاقة بين العجز المالي الممول من خلال خلق الاموال او من خلال ديناميكيات التوقعات المزعزعة للاستقرار و مستوى التضخم المتوقع، حاول الباحث استخدام نموذج ماركوف الخفي المستند للنموذج الذي اقترح (sargent et al , 2009) لتحليل التفاعل بين عجز المالية العامة وتوقعات التضخم في المكسيك. ومن مميزات النموذج هو أنه قادر على التمييز بين أسباب وعلاجات فرط الارتفاع في مستوى التضخم ، مثل الصدمات المستمرة، أو العابرة للحقوق المالية الممولة من الدولة، والإصلاحات النقدية غير الأساسية. ثم توسعت الدراسة باضافة النموذج لتحليل احتمالية التي من شانها أن تؤثر السياسة المالية في التوقعات في سياق استقلال البنك المركزي ، كما هو الحال في المكسيك بعد عام 1994، تم العثور على أدلة على أن فروق أسعار الصرف وأسعار الفائدة السيادية تؤثر في تطور الأسعار الإجمالي.

- (دراسة أبو القاسم عامر السعدي في سنة 2014) هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على تطور حركة الاسعار المحلية في الاقتصاد الليبي في المدة 2010-2014، ومدى فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق الإستقرار في مستويات الاسعار. وجمعت الدراسة بين المنهج الوصفي، والتحليلي، والتاريخي. وقد توصلت إلى ان الاقتصاد الليبي شهد ارتفاعا في مستويات الاسعار خلال هذه المدة. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، اهمها الاحداث التي مرت بها ليبيا خلال فترة الدراسة، ولكن الجهود الحكومية بخفض الانفاق لم تنجح في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية، وتحقيق الإستقرار في مستويات الاسعار المحلية (السعدي، 2016).

### المبحث الثالث/ قياس وتحليل أثر السياسة المالية في

#### التضخم:

بهدف قياس وتحليل أثر بعض ادوات السياسة المالية في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، فانه تم اتباع الخطوات الاتية:

اولا/ صياغة الشكل الرياضي للنموذج كالاتي:

$$CPI = B_0 + B_1 Def + B_2 Gexp + B_3 Tax$$

ولتحويل المعادلة الرياضية الى نموذج قياسي، فانه يتم اضافة المتغير العشوائي (U) وكالاتي.

$$CPI_t = B_0 + B_1 Def_t + B_2 Gexp_t + B_3 Tax_t + U_t$$

حيث تشير:

Cpi الى معدلات التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لاسعار المستهلك

Def الى وضعية الموازنة او العجز في الموزنة العامة

Gexp الى اجمالي النفقات العامة

Tax الى اجمالي الايرادات الضريبية

**ثانياً: تقدير النموذج:**

بهدف تقدير معلمات النموذج، واختباره، تم استخدام مميزات البرنامج التحليل الاحصائي ايفيوز (Eviews) وكالاتي. وكانت النتائج كالاتي.

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : باستخدام اختبائي ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP)

جدول (1) اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

اختبار فيليبس بيرون PP			اختبار ديكي فولر المطور ADF			مستوى الإسنقرارية	المتغيرات
بدون	مقطع واتجاه	مقطع	بدون	مقطع واتجاه	مقطع		
** -0.08362	** -2.05704	-1.42378**	** -0.08362	** -2.03499	** -1.46236	المستوى	التضخم CPI
* -8.776673	* -8.743206	* -8.794966	* -8.776673	* -8.743206	* -8.794966	الفرق الاول	
* -2.976784	* -4.155377	* -4.041891	* -3.105240	* -4.217042	* -4.088715	المستوى	عجز الموازنة
* -5.989859	* -8.917598	* -7.701207	** -1.21102	* -8.765738	* -4.795077	المستوى	الانفاق الحكومي
* -6.121030	* -7.648838	-7.340625	** -1.33426	* -5.286273	* -4.663659	المستوى	الايراد الضريبي

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج ايفيوز

ملاحظة: \* تشير الى درجة معنوية 5٪ او اقل، \*\* تشير الى عدم المعنوية عند مستوى 5٪. وتشير معطيات الجدول (1) الى ان مؤشر التضخم يستقر عند الفرق الاول وبمستوى ثقة اقل من 0.1٪، اما بقية المتغيرات، فان سلاسلها الزمنية مستقرة عند المستوى وبمستوى ثقة 5٪ واقل.

2. اختبار التكامل المشترك.

إن اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج تهدف الى التعارف الى مدى اتساق، او ميل التغيرات في هذه السلاسل الى التغير معا. وبناء على معطيات الجدول (1) الخاص بنتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، فان اختبار الارتباط الذاتي للابطاءات الموزعة، المعروف اختصاراً بـ (ARDL) سيتم استخدامه لهذا الغرض، وذلك لأن استقرارية السلاسل الزمنية تتنوع بين المستوى والفرق الاول، ولا توجد من بين السلاسل الزمنية استقرت عند الفرق الثاني. وبعد تطبيق الاختبار ظهرت النتائج كالاتي:

اختبار الحدود: Bound test:

ظهرت نتائج اختبار الحدود كما في الجدول التالي.

جدول (2) اختبار الحدود للتكامل المشترك

القيم الحرجة	احصائية F.	
	1(0)	1(1)
	9.068721	
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج ايفيوز

ويتبين ان قيمة اختبار F المقدره بـ (9.068721) هي أكبر من القيمة الاعظم لاختبار الحدود والمقدرة بـ (5.58)، وهذا يشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل.

اختبار علاقة التكامل المشترك الطويلة الاجل وقد ظهرت النتائج كما في الجدول (3) الأتي

جدول (3) نتائج اختبار التكامل المشترك في الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std – Error	T- Statistic	Prob.
LDEF	-0.045718	0.024367	-1.876247	0.0683
LGEXP	0.241345	0.122802	1.965310	0.0567
LTAXR	-0.213307	0.100068	-2.131631	0.0396
C	5.102613	0.838125	6.088130	0.0000

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج ايفيوز

الضريبية، فقد تبين أثره المعنوي عند مستوى ثقة 5٪ وان إشارة معلمته سالبة وهي متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية لما للضرائب دور في امتصاص الكتلة النقدية من الأسواق المحلية لذا فهو عامل مساعد على تخفيض معدلات التضخم.

**اختبار علاقة التكامل المشترك القصيرة الاجل**  
وقد ظهرت النتائج كما في الجدول (4) الآتي.

يلاحظ من معطيات الجدول المذكور اعلاه ان لكل من متغيري عجز الموازنة والانفاق الحكومي تأثير معنوي في التضخم، ولكن عند مستوى معنوية 10.0٪، كما ان إشارة معلمة عجز الموازنة سالبة وهذا يعني ان زيادة العجز سيؤدي الى خفض التضخم وهذا غير متفق مع منطق النظرية الاقتصادية، الا ان إشارة معلمة الانفاق الحكومي، موجبة وهذه دلالة على ان الانفاق يزيد من عرض النقود والمنافسة على شراء السلع والخدمات ومن ثم زيادة معدل التضخم. اما بالنسبة للإيرادات

جدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك في الاجل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std - Error	T-Statistic	Prob.
C	4.400876	1.105169	3.982084	0.0003
LCPI(-1)*	-0.862475	0.138910	-6.208858	0.0000
LDEF(-1)	-0.039430	0.019635	-2.008140	0.0518
LGEXP(-1)	0.208154	0.100350	2.074272	0.0449
LTAXR**	-0.183972	0.084722	-2.171471	0.0362
D(LDEF)	-0.002959	0.017198	-0.172071	0.8643
D(LGEXP)	0.180722	0.097251	1.858296	0.0709
D(LGEXP(-1))	-0.036836	0.033916	-1.086081	0.2843
D(LGEXP(-2))	-0.048234	0.026456	-1.823196	0.0761
D(LGEXP(-3))	-0.055543	0.020884	-2.659526	0.0114

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج ايفيوز

مستوى 0.000٪، مما يزيد من دقة وصحة علاقة التوازن على المدى الطويل، وتعني أن سرعة تصحيح الخطأ سالبة، وهي تقارب (-0.862475)، أي إن معدل التضخم السنوي يجتاز الصدمات ويرجع إلى توازنه طويل الأجل على مدى سنة (1.862475) سنة (أو 22.35 شهراً) ويتجاز الصدمات بشكل كامل على المدى القصير.

### 3. اختبارات تشخيص البواقي (Residuals Diagnostic tests):

سنقوم هنا باختبار كل من الارتباط الذاتي (التسلسلي) وتجانس التباين، لاختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي المتسلسلة، نستخدم اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation). ومن ثم يوضح الجدول (5) أن مضاعف لاجرانج  $LM < 2$  غير معنوي عند مستوى ثقة 5٪، وهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي

بين قيم البواقي المتسلسلة في النموذج المقدر، ثم نرفض فرضية عدم بوجود الارتباط الذاتي، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (5) مخرجات اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation

Breusch-Godfrey Serial Correlation			
F-statistic	0.415777	Prob. F (2,25)	0.6630
Obs*R-squared	1.083707	Prob. Chi-Square (2)	0.5817

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج ايفيوز

هناك العديد من الاختبارات لاكتشاف ما إذا كان تباين البواقي متجانس من عدمه، من بينها اختبار ARCH. ووجد خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity) إذ أن قيمة  $LM < 2$  وقيم الاحتمالية ليست معنوية عند 5٪، وهذا يشير إلى تجانس، أو ثبات التباين للبواقي المقدر، كما هو مبين في الجدول (6) أدناه:

جدول (6) اختبار عدم تجانس التباين ARCH Heteroskedasticity Test:

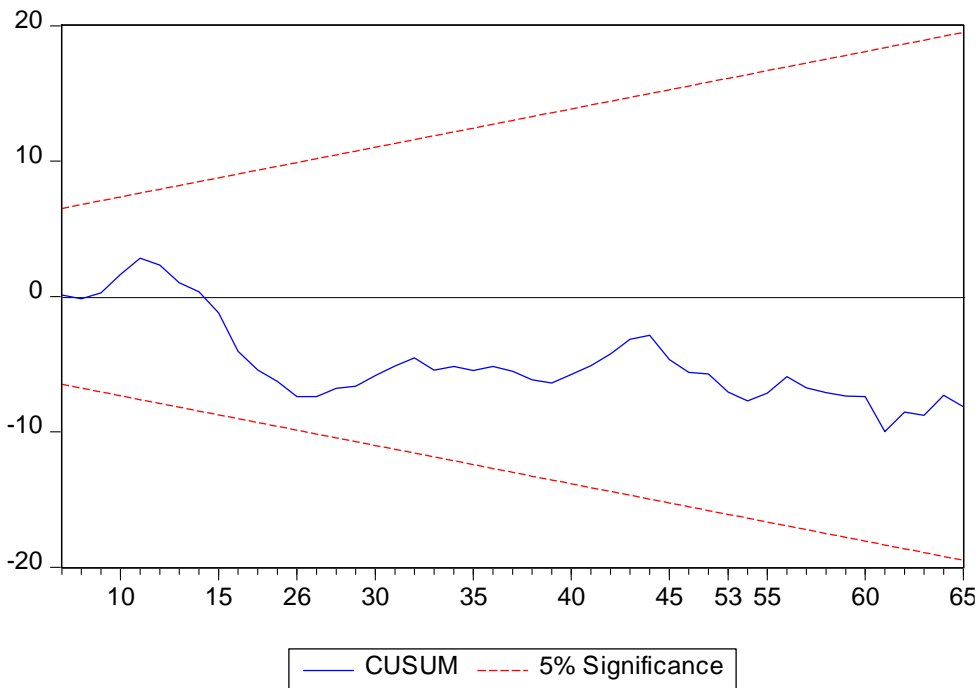
Heteroscedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.287939	Prob. F (1,33)	0.5942
Obs*R-squared	0.298824	Prob. Chi-Square (1)	0.5846

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج ايفيوز.

#### 4. اختبارات الإستقرار الهيكلي للنماذج المقدر:

الظاهرة المدروسة، لأنها كلها ضمن حدود الثقة خلال مدة الدراسة. كما يوضح الرسم البياني أن إجمالي مخطط التحكم في المجموع التراكمي CUSUM المتبقي لهذا النمط، هو خط متوسط داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يشير إلى استقرار النمط عند حد كبير يبلغ 5٪ أو استقرار المعلمات في الاجل الطويل.

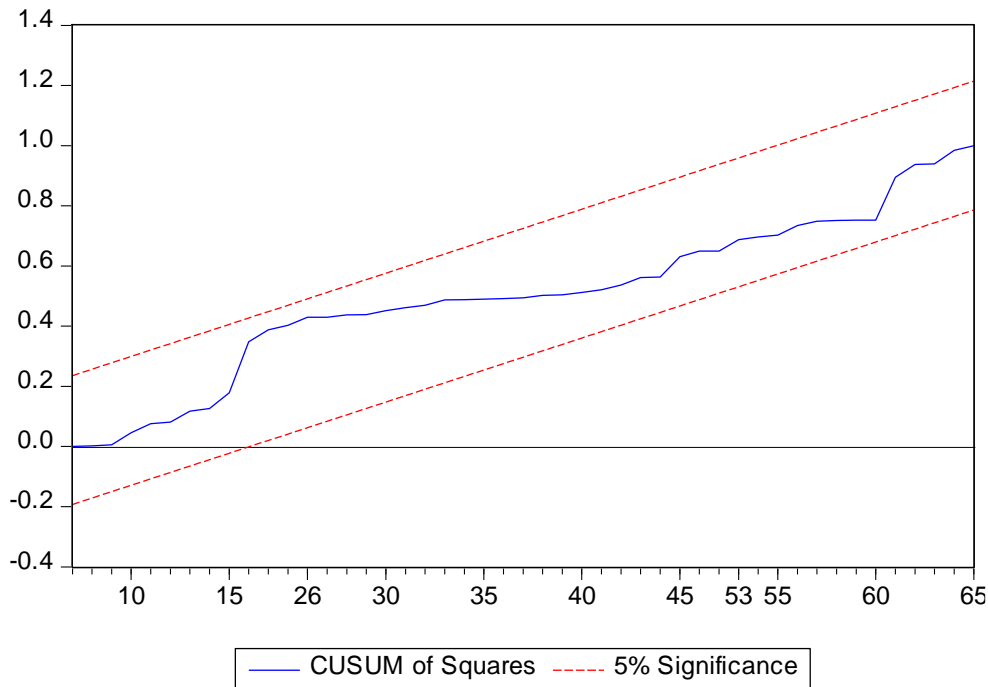
يتم استخدام مخطط التحكم في المجموع التراكمي (CUSUM) لاختبار عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة عند مستوى الثقة (5٪) يتبين استقرار المتغيرات. والشكل (1) يترجم المعلمات الثابتة طويلة وقصيرة المدى للنموذج والتي تشير إلى الثبات بين المتغيرات



شكل (1) اختبار حدود الإستقرار الهيكلي للمجموع التراكمي

علاوة على ذلك، فإن المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) شكل (2)، يمثل أيضاً خطأً متوسطاً داخل حدود المنطقة الحرجة. وهذا يشير الى استقرار النموذج في الاجل الطويل.





شكل (2) اختبار حدود الإستقرار الهيكلي للمجموع التراكمي لمربعات البواقي

Rother, P. (2004). Fiscal policy and inflation volatility. *ECB Working Paper*, 317.  
Tung, L. T., & Thanh, P. T. (2017). Threshold in the Relationship between Inflation and Economic Growth : Empirical Evidence in Vietnam. *Reserve Bank of Australia*, 11(10), 105–112. <https://doi.org/10.5539/ass.v11n10p105>

#### المصادر العربية

الجبوري، ب. (2013). السياسة المالية و دورها في الأقتصاد العراقي للمدة 1991-2009. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والأقتصادية*, 15(2), 237.  
الخويلد، أ. (2018). معدلات التضخم المحفرة للنمو الأقتصادي. *المجلة الجزائرية للتنمية الأقتصادية*, 2(2001), 17-28.  
الدين، ب. م. (2018). دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الأقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010. *اطروحة دكتورا في الأقتصاد*, 22.  
السعدي، ا. ا. (2016). الازمة الأقتصادية والمالية في الأقتصاد الليبي والتحديات و أساسات الاصلاح المطلوبة. *اثر السياسات المالية و النقدية على التضخم في الأقتصاد الليبي خلال فترة 2010-2014*. March, 59.  
المعارك، م. (2003). اصول وقواعد الموازنة العامة، *جامعة الملك سعود، النشر العلمي والطابع، الرياض*, 76-80.  
برنية، ه. (2010). السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الأقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2000-2021. *رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية*.  
حسناوي، ت. (2016). *اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 1986-2014*, رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية وعلوم التيسير.  
خضرالجاد، ع. (2019). *اثر تطبيق ادوات السياسة المالية على معدلات التضخم في الأقتصاد السوداني 2002-2016*.  
سالكي، سعاد. (2011). *دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي*.  
سيما محسن، ا. (2016). دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الأقتصاد العراقي للمدة (1996-2011). *مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة*, 48(2), 429-450.  
عزة، م. ب. (2019). اثر مكونات الانفاق العام على النمو الأقتصادي مقاربة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الأقتصادي في الجزائر. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الأقتصادية و الادارية*, 11(24), 87.

#### الاستنتاجات:

كان الهدف من الدراسة، هو التحقق من العلاقة بين بعض متغيرات أو أدوات السياسة المالية ومعدلات التضخم في العراق، وقد تبين من نتائج التقدير والاختبارات الكمية للبحث ما يأتي:

1. تبين أن متغيري الانفاق الحكومي وعجز الموازنة لا ليس لهما تأثير معنوي في معدلات التضخم، الا عند مستوى ثقة أكبر من 5% في الاجل الطويل. كما تبين ان إشارة معلمة عجز الموازنة، هي عكس المنطق الأقتصادي.
2. تبين أن متغير الايراد الضريبي ذو أثر معنوي وسالب على معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل.
3. تبين ان المتغيرات المستقلة كافة، ممثلة بمتغيرات السياسة المالية لها أثر معنوي في معدل التضخم في الاجل القصير غير أن إشارة متغير عجز الموازنة غير مطابقة للتوقعات النظرية المسبقة.
4. تبين من نموذج تصحيح الخطأ ان السياسة المالية قادرة على تجاوز الصدمات خلال الاجل القصير وإعادة التضخم الى معدلاته الطبيعية خلال (22) شهرا.
5. تبين أن العلاقات المقدره متفقة و فرضيات البحث، ماعدا حالة عجز الموازنة.

#### المصادر

Adusei, M. (2012). The Inflation-Growth Nexus : Estimating the Threshold Effect for South Africa. *Journal of Money, Investment and Banking*, 26(26), 1-7.  
Ountries, A. N. F. O. R. D.-C. (2017). THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON INFLATION IN NIGERIA. *Romanian Journal of Economic Forecasting*, xx(4), 134-151.

هالة، و. (2017). اثر تقلبات اسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2015.

ناشد، س. (2010). الوجيز في المالية العامة In دارالجامعية الجديدة للنشر. نعمة الله، ا. (2011). مبادئ الاقتصاد الكلي In دارالجامعية للنشر، القاهرة.

#### پوخته:

هه لئاوسان يان بلنڊبونا بهايي كه لويه ل و خزمه ت گوزاريا دهبيته هژمارتن ژ گرنگرتين پيفه رين جيگر و سه قاميريا ئابووري يا هه ولاته كي. ريژين بلنڊ ين هه لئاوساني كاتيكرنه كا نيگه تيف يا هه لسه ر ژينو ژيارا تاكه كه سي و هه روه سا ژينگه ها وه به رهيناني د هه ر ولاته كي دا. هه لبه ت نه ف كه كولينه پيكره كه ژبو ديار و شلوفه كرنا كارتيكرا نه ده واتيت سياسا دارايي لسه ريژا هه لئاوساني دناقا ئابووري ولاتي عراقى دا ژ (2004-2020). لدويف وي گريمان و لوژيكي تيورا ئابووري كو نه ده واتين سياسا دارايي كارتيكرا نه كا پوزه تيف و بهرچا ف يا هه لسه هه لئاوساني. وه كو ديار بوى دقئ كه كولينيدا نه ده واتين سياسا دارايي كارتيكرا ني جودا جودا ين هه ين لسه هه لئاوساي د ماوي دوم دريژودوم كورت دا، بتاييه تي دوم كورت دا، له ورا پيئقيه دماوي دوم دريژا نه ده واتين سياسا دارايي گونجاى ترين ژبو كونترولكرنا ريژين هه لئاوساني ين بلنڊ.

#### Abstract:

Inflation is one of the most important indicators of economic instability and its high rates have negative effects on the standard of living of individuals and the investment environment for projects that require the development of appropriate solutions and intervention with the available means, and this research is an attempt to estimate and analyze the impact of some financial policy tools on inflation in Iraq for the period 2004-2020, and assuming that these tools have A significant effect on inflation, a standard model based on economic logic has been formulated to estimate, test and analyze the short and long-term relationships between the variables involved in it. It was found that these variables have different effects in the short and long term and that two out of three of them do not have a significant effect in the long term. This pushes the suggestion to adopt these tools in the short term. In the long term, economic policies should be formulated based on other tools, which may be monetary among them.

**Keywords:** Fiscal policy, Inflation, Government spending, Tax revenue, Public budget deficit, Iraq

□